التباس الاسم بالصفة والمصدر على النحاة، وأثر ذلك في البنى الصرفية والمعنى الدلالي.

الطالب.عبد الله بوربيع
abdallahb1949@hotmail.com
المشرف : د.عبد الناصر بن طناش
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تاريخ الوصول : 2018/03/06 /القبول:2018/12/03 /النشر على الخط:..................................
Received :................................| Accepted :..........................| Published online :.............................

الملخص:

هو موضوع حسّاس يمسّ العربية في أسسها وقواعدها الحصينة، وهو بالتالي يحتاج إلى مزيد من التأمل والدرس.

ويتمثل في التباس أبواب وموضوعات نحوية وصرفية هامة ودقيقة نحو: الاسم الجامد والمشتق؛ والصفة؛ والمصدر؛ وأصل الاشتقاق؛ والفعل واسم الفعل.

ويعالج هذا المقال كل هذه القضايا الهامة المستعصية المتداخلة في اللغة العربية في ارتباطاتها وعلاقاتها، وحدودها الدقيقة، وتداخلها.

Abstract of the article : ambiguity of name with the adjective and the source for the grammarians, and its impact on the structures and semantic meaning.

Is a sensible subject touching the Arabic language and its solid roots, in consequence, it needs more examination and studying. It is represented in the ambiguity of important and accurate syntax and grammatical chapters and subjective, source, origin of derivation, the verb, and name verb.

This article approaches all these important and overlapping aspects in the Arabic language in its accurate relations and limits.

المقدمة:

أولا: دوافع وأسباب الكتابة في هذا الموضوع.

منذ بدأتْ موضوعاتُ وقضايا ومسائل علوم الصرف والنحو تَتَبلْور في ذهني وتتضح معالمها؛ وأسرارها؛ وحقائقها خاصة وأنا أحتك عن قرب بكتبها ومدوناتها القديمة منها والحديثة وجدْتني حائرا متشككا متسائلا في أمر هذه الكتب والمصنفات التي تتناول قضايا ومسائل علمي الصرف والنحو خاصة كتعريف الاسم؛ والفعل؛ والحرف؛ وأصل الاشتقاق ومصدره؛ والصفة والوصف والنعت وغيرها من الموضوعات الشائكة المتداخلة، ومن بين هذه الموضوعات والقضايا النحوية والصرفية التي شدّت انتباهي حقيقة أوّل الأمر قضية أصل الاشتقاق والأسئلة الروتينية المطروحة منذ عهد بعيد حوله؛ والمتمثلة في: هلْ أصل المشتقات جميعا هو الفعل أم المصدر؟

ووجدتني أيضا وفي بادئ الأمر وقبْل أن أطلع على المدونات اللغوية العلمية الكبيرة، القديمة منها والحديثة التي عرضت لمسألة الاشتقاق وأصل المشتقات، وجد تني بعد أن أطلعت عليها أكتشف بسهولة ويسر أن هذا الموضوع لم يكن يعالج بطريقة موضوعية سليمة، ومتأنية بل بطريقة يشوبها كثير من الهوى؛ والتمذهب والتعصب؛ والصراعات الدينية العقائدية، والطائفية أقول رأيتني قبل هذا الاكتشاف كذلك مُضْطربا حائرا متذبذبا بين هذه المدونات عامة والكتب المدرسية منها خاصة؛ تلك التي يفتح التلاميذ أعينهم عليها في سن مبكرة، سن الدرس والتحصيل.

وهنا لفت انتباهي وبعد فترة ليست بالقصيرة أن بعض هذه الكتب على اختلاف طبعاتها ودور نشرها من تونسية ومغربية، وشرقية وغربية- تذهب في معالجة هذه الموضوعات النحوية والصرفية التي تقدمها إلى الناشئة في العالم العربي والإسلامي في مختلف المراحل التعليمية إلى أن أصل المشتقات جميعا هو المصدر وتبني على هذا الأساس سائر موضوعاتها ومسائلها ودروسها في العربية خاصة ما تعلق منها مباشرة بموضوع الاشتقاق؛ ورأينا مصنفات وكتبا أخرى تذهب إلى عكس ذلك، هو أن أصل الاشتقاق، في الكلام المشتق هو الفعل وليس المصدر[1].

وتبني على هذا أيضا تقديم جميع موضوعاتها ودروسها في النحو والصرف وحتى البلاغة خاصة علم المعاني منها، مُلقنة ذلك إلى تلاميذ المدارس في جميع المراحل التعليمية بدءا من مرحلة التعليم الأساسي حتى مرحلة التعليم الجامعي !!!

هذا ولأنّ الاسم؛ والمصدر؛ والصفة، والفعل كيانات أساسية متداخلة في علوم العربية لا يُمكننا أن نتحدث عن عنصر منها دون عنصر آخر، ولا يمكننا كذلك أن نخوض فيها دون أن نفقه مفاهيمًا؛ ومعانيها لغة واصطلاحا.

وهذا ما نحاول عمله فيما يأتي من الكلام قدر الاستطاعة.

[1] _ كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد الانباري النحوي؛ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية-صيدا-بيروت، ط1، سنة 1987م، ج1، ص 235.

ثانيا: مفهوم الاسم لغة واصطلاحا:

أ-مفهوم الاسم لغة واصطلاحا:

أ-مفهوم الاسم لغة:مما ورد في معجم لسان العرب من معان ودلالات لفظة (وسم) قوله:«الوَسْم، أثر ألكَي؛ والجمع وُسُوم؛ وقد وسمه وَسْما وسمةً إذا أثر فيه بسمة وكيّ؛ والهاء عوض عن الواو، وفي الحديث« أنه كان يسم إبل الصّدقة»[1]؛ أي: يُعْلمُ عليها بالكّي واتّسم الرجل إذا جعل لنفسه سمة يعرف بها؛ وأصل الياء واو.

والسّمة والوسَام: ما وُسم به البعير من ضروب الصّور.

والمِيسم: المكواة أو الشيء الذي يوُسم به الدّواب، والجمع مواسم ومياسم، قال الجوهري: أصل الياء واو؛ فإن قلت في جمعه مياسم على اللفظ؛ وإن شئت مواسم على الأصل»[2].

ب- مفهوم الاسم في اصطلاح النحويين:

أما الاسم في اصطلاح النحويين فأدق وأكمل وأوْجز ما قيل فيه- في نظرنا- هو ما صادفناه عند شرح موفق الدّين ابن يعيش (ت 643هـ) على مُفصّل الزّمخشري في قوله:« قال صاحب الكتاب:« الاسم ما دل على معنىً في نفسه دلالة مُجرّدة عن الاقتران»؛ قال الشارح: قد أكثر الناس في حدّ الاسم؛ فأمّا سيبويه فإنّه لم يحُده بحدّ ينفصل به منْ غيره بل ذكر منه مثالا اكتفى به عن الحد فقال: الاسم رجل وفرس، وكأنه لما حدّ الفعل والحرف تَميّز عنده الاسم؛ ونحا أبو العباس قريبا من ذلك فقال: الأسماء ما كان واقعا على معان نحو رجل وفرس وزيد؛ وقد حدّه أبو بكر محمد بن السري فقال: الاسم ما دل على معنى مفرد؛ كأنه قصد الانفصال من الفعل إذْ كان الفعل يدل على شيئين: الحدث والزمان؛ فإن قيل: اليوم والليلة قد دلت على أزمنة فما الفرق بينهما وبين الفعل؟ قيل: اليوم مفرد للزمان ولم يُوضع مع ذلك لمعنى آخر، والفعل ليْس زَمانًا فقط، « فإن قيل»: فأ يْن وكيف وَمَنْ أسماء دلّت على شيئين: الاسمية والاستفْهام، وهذا قادح في الحدّ؛ فالجواب أنّ هذا إنّما يكون كّاسرا للحدّ أن لو كان الاسمُ على بابه من الاسْتْعمالِ؛ فأمَّا وقَد نُقل عن بابه واسْتعْمل مكان غيره على طريق النيابة فلا[3].

وهذا- في اعتقادنا-كلام غير مقنع وخال من الحجة الدامغة؛ وخال أيضا من الدليل اللغوي المحسوس؛ وهو تبرير لا أساس له من المنطق السليم والتأسيس الصحيح للعلم الدقيق المضبوط

---

(1) _ أبو عبد الله محمد ابن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار ابن الجوزي-القاهرة، ط1، سنة2011، ج1، ص299.

(2) _ ابن منظور: لسان العرب، تنسيق وتعليق ووضع الفهارس: علي شيري؛ دار إحياء التراث العربي-بيروت-لبنان-ط1، سنة 1988م؛ مادة (وسم)؛ ج15؛ ص ص 301-302.

(3) _شرح موفق الدين ابن يعيش على مفضل الزمخشري؛ شرح المفصل؛ مكتبة المتبني-القاهرة-(د.ت؛ د.ط)؛ ج1؛ ص22.

لسبب واحد هو أن أبواب النحو والصرف وموضوعاتهما متداخلة ومتشابكة وتؤثر وتتأثر ببعضها دلالة وزمانا وعملا ووظيفة وسياقات متنوعة؛ لأجل ذلك فالقدح من وجهة نظرنا هنا سليم مناسب لأن المسألة تحتاج إلى زيادة نظر ودرس وتقص وتدقيق.

وقد حدّهُ السيرافي بحدّ آخر فقال: كلمة تدل على مَعْنى في نفسها من غير اقتران بزمان مُحَصّل، فقوله: كلمةٌ؛ جنسٌ للاسم يشترك فيه الأضرب الثلاثة: الاسم والفعل والحرف؛ وقوله: تدل على معنىً في نفسها فصل احترز به الحرف لأنّ الحرف يدل على معنى في غيره؛ وقوله من غير اقتران بزمان مُحَصلّ؛ فصل ثانٍ جمع به المصادر إلى الأسماء ومنع الأفعال أن تدخل في حدّ الأسماء، لأن الأحداث تدل على أزمنة مُبَهَمةٍ إذْلا يكون حدث إلا في زمان؛ ودلالة الفعْل على زمان معلوم إماما ماض وإما غير ماض؛ وقد اعترضوا على هذا الحد بمَضْرِب الشوْل وخفوق النّجم وزعموا أنّ مضْربَ الشّوْل يدل على الضّراب وزمنه وذلك وقت معلوم؛ وكذلك خفوق النجم؛ وقدْ أجيب عنه بأنّ المضْربَ وُضع للزمان الذي يقع فيه الضِّراب دون الضّراب، فقولنا: مَضْرِبُ الشوْل كقولنا مشتى ومصيف؛ وقولهم: أتى مَضْرِبُ الشوْل؛ وانقضى مَضْرِبُ الشوْل كقولهم: أتَى وقْتُه وذهب وقته، والضّراب إنّما فُهم من كونه مُشتقًّا من لفظه؛ والحدودٌ يراعى فيها الأوضاع لا ما يفهم من طريق الاشتقاق وغير مما هو من لوازمه؛ ألا ترى أن ضاربًا يُفْهم منْه الضّرب لأنه من لفْظه والمفعول لأنّه يقتضيه ولم يوضع لواحد منهما بل وُضع للفاعل لا غير»[1].

وقول الشارح: وزعموا أنّ مَضْرِبَ الشْول يدل على الضِّراب وزمنه، ثم اعتراض الشارح على هذا الزّعم، وردّه عليهم رافضا إياه بالاستدلال الذي تقدم به»[2].

يبدو – في اعتقادنا أن كلامه هنا واستدلاله مجانب للصواب؛ بعيد عن الحقيقة، ومُخالف للواقع اللغوي والعقل؛ وإلا فكيف يُبيح لنفسه أن يَسْلخ من الكلمة مدلولها المُلازم لها ليزعم هو الآخر؛ أي الشارح أنّ مضرِب الشّول؛ وخفوق النجم كل منهما يحمل الدلالة على الزمان وحده منْفصلا من الحدث المتمثل في عملية الضّراب الذي يقع من الناقة التي تشول بذنبها للّقَاح؛ أي: ترْفعُه؛ فذلك آية لقاحها وهو يحمل دلالتين متلازمتين في نظرنا لا تنفصلان من بعْضهما؛ دلالة زمن اللقاح وأيضا دلالة الحدث أو الفعْل؛ أي: السلوك العملي الذي يقع من الناقة في آن واحد.

إن هذه السمات التي اعتمدها الشارح في تحديده للاسم تفتقر في رأينا إلى مزيد من النظر الدقيق المتمعن؛ وإلى النظرة الواقعية المنبعثة من واقع اللغة العربية المحسوس....

لأن السمة-كما مر معنا- في لسان العرب وردت بمعنى الأمارة والعلامة المرئية المحسوسة التي يوسم بها كل من البعير والناقة؛ ومن ثم فلا يصح أن تُحوّل هذه الدلالة المرئية المحسوسة إلى أوهام؛ وافتراضات؛ وتخمينات لا أساس لها في الواقع الخارجي الوُجودي الفعلي تلبية لحاجة في

(1) _ المصدر السابق، ج1، ص23.

(2) _ المصدر السابق، ج1، ص23.

نفس يعقوب؛ واعتسافا للأمر يرفضه الواقع الاستعمالي للغة.

-ثالثا: تضارب آراء النحاة واختلافهم حول مفهوم الاسم الجامد والمصدر وأثر ذلك في الواقع الاستعمالي والوظيفي للكلام.

أغلب التعاريف القديمة والحديثة التي صادفناها تُجمع على التعريف التالي للاسم الجامد والمشتق لتنص على أنّ الاسم ينقسم في عمومه إلى اسم جامد واسم مشتق؛ فالاسم الجامد هو ما لم يؤخذْ منْ غيره ودلّ على ذات أو معنى من غير ملاحظة صفة كأسماء الأجناس المحسوسة مثل: رجل وشجر وبقر، وكأسماء الأجناس المعْنوية مثل: نصْر وفهْم وقيام وقعود ونور وزمان والاسم المشتق ما أُخِذَ منْ غيره ودل على ذات مع ملاحظة صفة كعالم وظريف ومن أسماء الأجْناس المعنوية المصدرية يكون الاشتقاق كفهم من الفهم ونصر من النصر»[1].

ومما جاء في شرح المفصل كذلك عن دلالة المصادر وسائر الأحداث على الزمن قوله :« والمصادر لا تدل على الزّمن من جهة اللفظ وإنما الزمن من لوازمها وضروراتها؛ وهذه الدلالة لا اعتداد بها فلا يلزم التحرز منها ألا ترى أن جميع الأفعال لابد من وقو عها في مكان ولا قائل أنّ الفعل دال على المكان كما يقال إنه دالٌ على الزمن»[2].

وجاء في نهاية الإيجاز:« الاسم له دلالة على الحقيقة دون زمانها فإذا قلت زيد منطلق لم يفدْ إلا إسنَادَ الانطلاق إلى زيد»[3].

ويمكن القول من جانبنا هنا إذا كانت المصادر وغيرها دالة على الزمن؛ وهذه الدلالة لا اعتداد بها- كما هو الشأن في دلالة الفعل على المكان مع إهمالنا كلية لهذه الدلالة فيه لأنها- وببساطة- دلالة مبهمة مطلقة فلماذا نطيل الكلام فيها؟ ولماذا نملأ كل هذه الصحف؛ ويستهلك كل هذا المداد؛ ونُبدّد كل هذا الجهد والوقت فيما لا فائدة فيه؟ ويواصل ابن يعيش الحديث حول الاسم الجامد والمشتق وأقسامهما المُملة فيقول:«وينقسم إلى اسم عين واسم معنى؛ وكلاهما ينقسم إلى اسم غير صفة واسم هو صفة؛ فالاسم غير الصفة نحو: رجل وفرس وعلم وجهل والصفة نحو:راكب وجالس ومفهوم ومضمر»[4].

والملاحظة الأولى هنا أن المؤلّف ضمَّ المصادر نحو: علم وجهل؛ وهي أسماء معان إلى أسماء الأعيان نحو: رجل وفرس على اعتبارها جميعا تنضوي تحت الاسم الجامد ثم راح يفصلّ ويدقق الموضوع قائلا؛ قال الشارح:« المراد باسم العيْن ما كان شخصًا؛ (أي: مُشخّصًا) يُدْركه البصر كرجل وفرس ونحوهما من المرئيات؛ والمعاني عبارة عن المصادر كالعلْم والقدرة مصدري عَلِم وقَدر؛ وذلك

(1) _ الشيخ أحمد الحملاوي؛ شذ العرف في فن الصرف؛ (د.ت، د.ط)، ص ص 45-46.

(2) _ شرح موفق الدّين ابن يعيش على مفصّل الزمخشري؛ شرح المفصل؛ ج1؛ ص 23.

(3) _ فخر الدين الرازي؛ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز؛ دار الفكر للنشر والتوزيع-عمان، الأردن؛ ط1؛ سنة 1985م، ص 75.

(4) _ شرح موفق الدين ابن يعيش على مفصل الزمخشري؛ شرح المفصل؛ ج1، ص26.

مما يدرك بالعقل دون حاسة البصر» [1].

واعتراضنا هنا على ما يذهب إليه شارحُ المفصل بما يلي:إذا أخذنا كلامه من الوجهة النظرية البحتة فيبدو لنا أنه صحيح مقنع سليم ومنطقي؛ غير أننا إذا وضعناه على المحك التطبيقي العملي المشهود نجده سرعان ما يهتز ويضطرب لأنّ الواقع اللغوي التطبيقي العملي سُرعان ما يكشف عن صور وأشكال جديدة؛ وعليه يعود فيطرح تساؤلات وإشكالات؛ ونظرات جديدة متباينة مفادها: أنّ أسْماء الأعيان التي يفترض فيها الجمود التام وعدم القدرة على الاشتقاق منها فإننا نراها تزاحم وتنافس منذ القديم أسماء المعاني والمصادر الدالة على الأحداث « فقد ورد عن العرب اشتقاقهم من أسماء الأعيان؛(أي: الذوات)؛ ومنْ ثم دَونَتْها المعاجم وكتبُ الاشتقاق وغير ذلك من مؤلفات علماء العربية؛ فقد أجاز أبوبكر السراج الاشتقاق من المصادر وما أشبهها من الأعراض مستندًا إلى أقوال العرب؛ نحو: استحجر الطين؛ واستنوق الجمل؛ وترجّلت المرأة؛ واستأسد الخروف، وتأنث الرّجل، من الحجر؛ والناقة، والرّجل؛ والأسد؛ والأنثى وهي أسماء أعيان وأجناس ولم ير مانعا منْ ذلك.

واشتق العربُ أفعالا من الحروف نحو قولهم" وسألتُك حاجةً فلا ليت لي؛ أي قُلْت: لا وسألتك حاجة فلوْليْت لي؛ أي: قُلتَ لي: لوْلا؛ وسوفت الرجل؛ أي: قلْتُ له سَوْف.

واشْتقّوا أفعالا من الأصوات نحو: بَأْبأ الّصبيَّ أبوه؛ إذا قال له: بأبي؛ وبأبأهُ الصّبيُّ؛ إذا قال له: بابا؛ وصهْصهت بالرّجل؛ إذا قلتُ له: صهْ صهْ.

وعلة الاشتقاق من الحروف هي مشابهتُها لأصول الكلام الأوّل فهي جامدة غير مشتقة؛ لذا صحّ الاشتقاق منها للتشابه الحاصل بينها.

وإضافة إلى ما تقدم فقدْ ذكر أصحاب المعاجم العربية بعض الأفعال المشتقة من أسماء الأعيان ومنهم علي ابن إسماعيل بن سيده(ت 458هـ) الذي خصص بابا أطلق عليه[2].« أفعال الضرب المشتقة من أسماء الأعضاء وهي جزء من أسماء الأعيان؛ نحو: صدرْته إذا أصبْت صدره وعقبته إذا ضربت عقبهُ؛ وأنفتهُ إذا أصبت أنْفه؛ وعينْته إذا ضربت عينه، وصد غته إذا أصبْتُ صُدغه وهلم جرًا...

ومن الأفعال المشتقة من أسماء النبات: أبقلت الغنم؛ إذا رَعَتِ البَقْل، وتبقّلت: سَمِنَتْ من رعَيْها للْبَقْل»[3].

[1] _شرح موفق الدين ابن يعيش على مفصل الزمخشري؛ شرح المفصل، ج1، ص26.

[2] _ناصر حسين علي؛ الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة؛ الطبعة التعاونية بدمشق، ط1، سنة 1989م؛ ص ص 39-40.

[3] _أبو الحسن علي بن إسماعيل؛ المعروف بأبن سيده؛ المخصص؛ تحقيق ونشر دار الآفاق الجديدة-بيروت-(د.ت؛ د.ط)؛ ج1، السقر الثاني؛ ص29.

لكن علماء العربية الأقدمين عندما أجازوا الاشتقاق من أسماء الأعيان والحروف وأسماء الأفعال والأصوات باستنادهم إلى ما ورد عن العرب ولمْ يعدّوا ذلك أصلا لكل المشتقات فالبَصْريّون عدّوها أصلا إلى جانب المصدر... والكوفيون عدّوها أصلا إلى جانب الفعْل الماضي... هذا ولا حجة للأستاذ عبد الله أمين في ترجيحه لتلك الأصول؛ لأنّه يؤدّي إلى تعدّد الأصول وبالتالي يفتقر إلى وجود جامع ترجع إليه جميع المشتقات وتتفرّع عليه»[1].

وقد لفت انتباهنا ما جاء في مُدوّنة أستاذنا الفاضل عبد الله بوخلخال- شمله الله بعافيته- الموسومة بـ

« التعبير الزّمني عنْد النحاة العرب في جزءَين» وهذا في إطار كلامه عن التعبير بصيغ المصادر عن الزمن قوله:« أمّا بالنسبة للتعبير بصيغ المصادر عن الزمن قوله:« أمّا بالنسبة للتعبير بصيغ المصادر عن الزّمن فهو واضح من السياق اللغوي»[2].؛ محاولا في هذا الفصل التعريف بالمصدر ودلالاته؛ واستعمالاته؛ مُسْتعينا في ذلك كله بآراء ومذاهب العلماء-خاصة القدامى منهم- داعما حديثه بتقديم أمثلة وشواهد لغوية مختلفة قائلا:« والمصدر هو « الحدث»و« الفعل»[3]. وهو يدل بصيغته الإفرادية على الزّمن لأنّه يُستعمل في كثير من الأحيان كالفعْل؛ وقد يستعمل كالاسم مجّردا من عنصر الزمن إلا أنه يفيد زمنًا مطلقا لا مقيدًا مثلما هو في صيغ الأفعال وبذلك تختلف صيغه عن الأسماء الجامدة الدالة على الذات»[4].

فهذا الكلام الذي نقله أستاذنا بحذافره عن كتاب« شرح الكافية في النحو» لابن الحاجب شرح رضى الدين الاستراباذي؛ وعن الكتاب لسيبويه دون أي تعليق أو تعقيب وكأننا به يعمل بمبْدأ: ما ترك الأوّل للآخر شيئًا يُضيفه أو يصوّبه أوْ....أوْ؛ وهنا يحِق لنا أن نتساءل على الأقل: كيف يدل المصدر يصيغته الإفرادية على الزمن؟؛ هل كلمات مثل: الفهم؛ والقدرة؛ والعلم والذكاء؛ والعقْل؛ والعجْز...وإلخ وهي مصادر في صيغها الإفرادية هكذا تدل على الزمن؟؛ وأي زمن هذا؟ مُبهم، مطلق، غير مقيد !!!

وكذلك أين هو هذا الزّمن المطلق؛ المبهم؛ المضمر التي تدل عليه المصادر السابقة؟

أسئلة واستفسارات لدى القارئ والمتعلم تحتاج إلى إيضاح بالأمثلة والشواهد المحسوسة المقنعة.

ويواصل الأستاذ عبد الله بوخلخال حديثه حول المصدر مستعينا دائما بما جاء عن علماء

---

(1) _ناصر حمسن علي؛ الصيغ الثلاثية: مجردة ومزيدة؛ اشتقاقا ودلالة؛ ص 40.

(2) _ عبد الله بوخلخال، التعبير الزمني عند النجاة العرب، منذ نشأة النحو العربي حتى نهاية القرن الثالث الهجري، ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر-(د.ت؛ د.ط)، ج1؛ ص 153.

(3) _ جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان؛ (د.ت.ط)، ج2، ص 192.

(4) _ عبد الله بوخلخال، التعبير الزمني عند النحاة العرب؛ ج1، ص153.

النحو والصرف القدامى من نظريات وآراء ليقول: قال سيبويه: (ت 180ه) هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعْل المضارع في عمله ومعناه»[1]؛ وقال المبرد(ت 285ه)« المصْدر كسائر الأسماء إلاّ أنّه اسم للفعل»[2].

« فهذه الأقوال السابقة دليل على أن المصدر ليس صيغة مجرّدة من الزمن بل هو بصيغته دال على الحدث وعلى زمن مطلق، وإذا كان في السياق اللغوي فإنه قد يدل في كثير من الأحيان على زمن معين مثل الفعل المشترك معه في الحروف الأصلية؛ وقد تعيّنه للزمن المطلوب قرينة لفظية أو معنوية؛ وذلك لأنه ينوب عن الفعْل في السياق اللغوي ويجري مجراه في عمله ودلالته الزمنية، ولما كان الزمن من مقومات الأفعال والفعْل«أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيتْ لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع»[3]. كانت كذلك المصادر؛ لأنها هي الدّالة على « الأحداث نحو: الضرب؛ والحمد؛ والقتل كان الزمن من مقوّمات المصادر مثل سائر المشتقات الأخرى يقول سيبويه:« هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه وذلك قولك: عجبْت من ضرِب زيدًا بكرٌ؛ ومنْ ضرِبٍ زيْدُ عمرًا إذا كان هو الفاعل كأنّه قال: عجبْت منْ يضْرب زيدُ عمْرا ويضرب عمرًا زيْد»[4].

واضح من كلام سبويه أن المصدر«ضرْب» قام مقام الفعل المضارع في عمله ومعناه يحتمل الزمن الماضي أو الحال أو المستقبل؛ ولكنّه هنا دلّ على الزمن الماضي بقرينة« عَجْبتُ» الدّالة على أن الضرب قد حدث في الماضي، ولو قال: أعْجبُ من ضربٍ زيدا عمرُ الآن أو غدا فإنه يدل على الحال أو الاستقبال حسب القرينة اللفظية أو المعنوية تماما مثل الفعل المضارع الذي يتعين للزمن بقرينة فإذا كان الضرب حادثا الآن فهو في الحاضر وإذا كان الضرب متوقعا فهو في المستقبل»[5].

يفهم من كل ممَّا سبق ممّا جاء عن علماء النحو والصرف ومن الاستدلال المعزز بأقوالهم من قبل الأستاذ بوخلخال في مدوّنتة السالفة الذكر أن كلاّ من المصدر والفعل يدل على حدثٍ أو فعل ما لكنّ هذا الحدث لا يقع في فراغ بل يقع في زمن ؛ غير أن الزمن الذي يحدث فيه المصدر الدال على حدث هو زمن مطلق لا مقيد؛ وأن الفعل بحدث في زمن معين هو ماض؛ أو حاضر؛ أو مستقبل؛ كما أن زمن المصدر المطلق هو زمن مجهول؛ وهذا كما جاء في تعريف ابن جني نفسه السابق للمصدر؛ وزمن مبهم ولا اعتداد به كما جاء عن ابن يعيش في شرح المفصل السابق أيضا،

---

(1) _ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة-ط:2، سنة 1983م، ج1، ص 189.

(2) _ أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، المقتضب؛ تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، ط:1، سنة 1994م، ج3، ص 226.

(3) _ سبويه، الكتاب؛ ج1، ص12.

(4) _المصدر السابق، ج1، ص 189.

(5) _ عبد الله بوخلخال؛ التعبير الزمني عند النحاة، منذ نشأة النحو العربي حتى القرن الثالث الهجري؛ ج1، ص ص 154-156.

وأن من مقوّمات الفعل هو الزمن المعين كما جاء عن الأستاذ بوخلخال نفسه، ثم أن هذا المصدر الدال على الزمن المطلق؛ المبهم؛ المجهول؛ العام في دلالته الزمنية كما ورد على ألسنة نحاتنا القدماء غالبا ما يستعين بصيغة الفعل الماضي؛ والمضارع، والأمر ويعتمد عليها في السياقات المختلفة حين يريد أن يكون معّينًا محدّدا مفيدا؛ مؤدّيا للأغراض والوظائف المعنوية النحوية منها والصرفية على حدّ سواء.

ومن ثم يضْحَى الأمر جليا أن الأقوى وذا الفاعلية هو الذي يُلجْأ إليه، ويُعْتمد عليه في تحقيق الأغراض والفوائد العديدة المتنوعة؛ وهي الخدْمة الجليلة التي يقوم بها الفعل لا المصدر حين يريد هذا المصدر أن يدل على زمن معين دقيق؛ مفيد؛ معلوم؛ واضح؛ وصريح.

لابد إذا على هذا المصدر إذا أراد أن يُفيد الدلالة الزمنية المعينة المضبوطة بدقة أن يدخل في سياق جملة مفيدة يكون الفعْل بإحدى صيغه المعلومة حاضرا فيه وهذا كما جاء عن جمهور النحاة ومنهم سيبويه الذي يرى أنّ أصل المشتقات هو المصدر لا الفعل الذي يدُل على الحدث وعلى زمن مطلق بخلاف الفعل الذي يدل على الحدث وعلى زمن يكاد يكون معيّنا في غالب الأحوال.

إضافة إلى ما تقدم أن النظرة الفاحصة في هذه الآراء المتضاربة المتباينة حول إشكالية الاسم الجامد؛ والمصادر؛ وسائر الأحداث ودرجة تأثر كل من المصدر والفعْل؛ ومدى تأثيره في الآخر:«تكْشف عن مبلغ تضارب هذه الحجج في منطقها؛ حتى لو قيل إنّ صاحب كل حُجّة منها غير قابل الحجة الأخرى لأن هذا لاينْفي أنّ هذه الحُجج قد جاءت بها مدرسة البصرة المدافعة عن نظرية موحّدة بفلسفة موحّدة، فهذه الحُجج تكشف عن عدم الوحدة في فلسفة النظرية البصْرية فالمصدر في نظرهم اسم جامدٌ حينًا؛ ودال على الزمان حينا؛ واسم دالّ على الزمان حينا آخر؛ ودال على الحدث دون الزمان في بعض الحجج؛ ثمّ من يستسيغ إن المصدر يدل على الزمان حتى ولو كان هذا الزمان مطلقا؟ أولا يقول ابن مالك (ت6752ه) من الرّجز: [1].

المصْـــدر مـــا ســـوى الزمـــان مـــنْ   مَـــدْلولي الفعْـــل كـــأمْن مـــن أمـــن

فإذا علمنا أن ابن مالك يشْرح بألفيته مذهب البصريين أكثر ما يشرح؛ عرفْنا [2] مدى ضعف الحجّة في القول بأن المصدر يحتوي عنصر الزمن فعنصر الزمن هذا من خواص الأفعال، لا الأسماء الجامدة ولا الأسماء المشتقة، وليس حرص البصريين على المنطق أقل من حرص الكوفيين ويكفي أن نلحظ أن حججهم تشمل كلمات مثل: « الأجناس» و« القياس»؛ و« يقوم بنفسه» و« زمان مطلق»؛ والزمان المطلق أو الفلسفي مما لا صلة له بالنحو»[3].

---

[1] _أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك؛ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد؛ دار الفكر-بيروت، ط16، سنة 1974م، ج2، ص 169.

[2] _تمام حسّان؛ مناهج البحث في اللغة؛ مكتبة الأنجلو المصرية؛ ص ص 180-181.

[3] _المرجع السابق؛ ص 181.

والمحصلة من هذا الكلام المتقدم كله حول قضية الاسم بشقيه: اسم العين الجامد والمصدر الدال على الحدث ومنه سائر الأحداث؛ يبدو من الأفيد والأنجع للغة العربية والأجيال العربية الحاضرة واللاحقة في الوقت الراهن؛ واستنادا لكلام العرب القدامى أن نترك الباب مفتوحا أمام أسماء الأعيان أيضا لتؤدّي دورها في إثراء اللغة العربية لمواكبة هذا التطور الحضاري الهائل يقول الأستاذ عباس حسن في هذا الشأن« وقد عرض المجمع اللغوي القاهري لهذا النّوع وأطال البحث فيه وعقد بشأنه فصلا طويلا تربى صفحاته على ست وثلاثين(في الجزء الأوّل من مجلته، في صفحة 232 وما بعدها) بعنوان« الاشتقاق من أسماء الأعيان» وقد وفى البحث حقه؛ وأوْلاهُ من العناية ما هو جدير به؛ وعرض مئات من الكلمات المسموعة عن العرب الفُصحاء؛ مشتقة من أسماء الأجناس[1] الجامدة العينية الثلاثية واستخلص منها قرارًا نصه الحرفي- كما جاء في المرجع السابق[2]:«اشتق العرب كثيرا من أسماء الأعيان؛ والمَجْمع يجيز هذا الاشتقاق للضرورة في لغة العلوم»[3].

واشترط بطبيعة الحال شروطا وقواعد علمية موضوعية مضبوطة وصارمة لا يجوز الخروج والحياد عنها قيد أنملة.

ويواصل عباس حسن تعليقه على قرار المجمع بقوله:« ومن هذا النص يتبينّ أنه غير مقصور على صيغة معينة؛ ولا نوع خاص من المشتقات العينية؛ وبالرغم من أنه مقصور على لغة العلم وقد سجّل المجمع في بحْثه عدم حاجة الفن والأدب إلى استخدامه؛ لكثرة الوسائل اللغوية الأخرى التي تُغْني عنه.

وكان الأولى أن يجعله عاما بعد أن عرض مئات من الكلمات المنقولة عن العرب؛ والتي استند إليها في قراره وكثيرا منها ليس مقصورا على ما يستخدم في لغة العلوم وحدها؛ فالاستناد إلى تلك الكثرة الوافرة يجعل القياس عليها صحيحا قويا؛ ويقضي أن يكون ذلك القياس عامّا شاملا لغة العلم وغيره، هذا إلى أن قصره على لغة العلم وحده وفصلها من لغة الأدب عسير أشدّ العُسْر في معاهد التعلْيم؛ وفي الخطابة وفي غيرها من كل ما يقوم على اللغّة الصّحيحة؛ وتتشابك فيه لغة العلم والأدب»[4].

« وها نحن أولاء نرى الاشتقاق من أسماء الأعيان قد شاع بين طوائف المثقفين في الشؤون

---

[1] _عباس حسن؛ النحو الوافي؛ الناشر: دار المعارف بمصر-القاهرة-(د.ت؛ د.ط)، ج3، ص ص 183-184.

[2] _المصدر السابق، ج3، ، ص ص 183-184.

[3] _مجمع اللغة العربية بالقاهرة؛ كتاب في أصول اللغة؛ مجموعة القرارات التي أصدرها المجمع من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين في أقيسة اللغة وأوضاعها العامة وفي الألفاظ والأساليب، معلقا عليها ، مقرونة بما قدّم في شأنها من بحوث ومذكرات، إخراج وضبط وتعليق محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية؛ ط، 1969م، ص ص66-69

[4] _عباس حسن، النحو الوافي، ج3؛ ص 184.

المختلفة؛ غير مقصور على نوع معيّن؛ واشتهر حتى صار بمنزلة« الاصطلاح» ومن الخير قبوله مادام لا يؤدّي إلى خفاء أولبْس»[1].

«أما فيما يتعلق بمسألة أصل المشتقات فنحن هنا لا يهمنا رأي البصريين الذين يذهبون إلى أن المصدر الدال على الحدث هو أصل المشتقات؛ فمنه اشتقت الأسماء والأفعال بما في ذلك الفعل الماضي وبما فيه أدلتهم؛ وكذلك لا يهمنا رأي الكوفيين وأدلتهم الذين يذهبون إلى أن الفعل الماضي هو أصل لجميع المشتقات؛ ولا رأي مَنْ يذهبُ إلى أن كلا من المصدر والفعل الماضي أصل بنفسه وليس أحدهما مشتق من الأخر، (ابن طلحة)؛ ولا رأي منْ يعتقد أن أصل المشتقات جميعا لا هو المصدر ولا هو الفعل وإنّما هي أسماء المعاني من غير المصادر، وأسماء الأعيان والأصوات؛ ولا بالرأي القائل بعدّ الأصول الصوامت الثلاثة أصلا لجميع المشتقات»[2].

ونحن بدورنا نقول لاتهمنا هذه الآراء والأفكار والمذاهب المتضاربة المتباينة؛ كثيرا؛ خاصة منها الدينية؛ والمذهبية الطائفية؛ والعقائدية لأنها لا تخدم العلم ولا أغراضه المجردة بقدر ما يهمنا خدمة اللغة العربية بالدرجة الأولى؛ وارتقاؤها وتطورها، وإثراؤها؛ وقوتها وحصانتها؛ لمواكبة هذا التطور الاجتماعي العربي الإسلامي أولا؛ والتطور الحضاري العالمي الهائل ثانيا؛ وعليه العمل على العناية بهذه اللغة أكثر من منظور علمي خالص بتيسيرها وتبسيطها، وتقريبها من الناس كافة لتسهيل تحصيلها؛ واستيعابها؛ وخلق إمكانات نشرها على أوسع نطاق ممكن كما هو الحال بالنسبة للغات الأجنبية الحية اليوم وعلى رأسها اللغة الانجليزية والألمانية والإسبانية والروسية والإيطالية وغيرها.

لأجل هذا الهدف السامي النبيل فضلنا أن نختار الفعل لأن يكون هو أصل المشتقات جميعا، وهذا الاختيار ليس بدعًا منا فقد سبقنا إلى القول به والعمل به أئمة كبار في اللغة والنحو والصرف أمثال أبي القاسم بنْ إسحاق الزجاجي: (ت 340ه) في كتابه الشهير المرسوم ب:« اشتقاق أسماء الله»؛ قال:«ومنها (يعْني منْ ألفاظ اللغة)أسماء مشتقة مأخوذة من الأفعال نحو أسماء الفاعلين والمفعولين مثل: ضارب؛ ومضْروب؛ وراكب ومركوب؛ ومتضرب؛ ومستضرب؛ ومتضارب وما أشبه ذلك مما يدل على أنه مأخوذ من فعْل مشتق بُنى عليه»[3]، وأمثال ابن عصفور (ت 669ه) في كتابه الممتع الذي يقول عن أصل الاشتقاق:«وأصل الاشتقاق وجلّه إنما يكون من المصادر؛ وأصدق ما يكون في الأفْعال المزيدة،لأنها ترجع بقرب...» إلى غير المزيدة؛ وفي الصفات كلها لأنّها جارية على الأفعال؛ أوفي حكم الجارية؛ وفي أسماء الزمان والمكان المأخوذة من لفظ الفعْل

---

[1] _المصدر السابق نفسه، ج3، ص 184.

[2] _تمام حسّان؛ منهج البحث في اللغة؛ ص ص 177-181.

[3] _أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي؛ اشتقاق أسماء الله؛ تحقيق: عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة-بيروت- ط2؛ سنة 1986م؛ ص 282.

فإنها جارية عليه أيضا...» [1].وهذا كالصّريح في إرجاع اشتقاق الأفعال الزيدة؛ والصفات وأسماء الزمان والمكان إلى الأفْعال»[2].

ونعيد لنؤكّد قولنا، فنقول إن موقفنا السالف الذي نكرّره هنا ليس –حتما- هو تأييد للمدرسة الكوفية التي ترى أن الفعل هو أصل المشتقات بدوافع عدة؛ مذهبية، وصراعات دينية وعقائدية؛ وحتى سياسية وإنما موقفنا هذا نابع من قناعة شخصية مستندة على تجربة عملية مهنية تربو على أربعين سنة في ميدان التربية والتعليم؛ بدءًا بمرحلة التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي إلى التعليم الجامعي الآن؛ من هنا وسعيًا منا للارتقاء باللغة العربية، وحرصًا منا على تيسيرها للناس جميعا؛ ولأجيال الأمة العربية والإسلامية؛ ورغبة صادقة منا في النهوض بها؛ ونشرها على نطاق واسع؛ وجعلها تواكب مسار التطور الحضاري العلمي والاقتصادي والصناعي والثقافي والتكنولوجي، لأجل هذا كله اخترنا أن يكون الفعْل الماضي هو أصل المشتقات جميعا في العربية لأنه الأيسر والأسهل و الأقرب لفهم أبواب وموضوعات ومسائل النّحو والصرف وعلم المعاني في البلاغة لمن يرغب تعلم اللغة العربية صغيرا أو كبيرا؛ عربيا أو أعجميا وقد جرّبنا ذلك في مهنة التعليم فوجدْنا أن العمل بهذا المبدأ أفيد وأنجع وأيسر على المتعلم الناشىء من اتخاذ المصْدر وغيره أصلا للمشتقات جميعا.

- رابعا: مفهوم الصفة لغة واصطلاحا:

أ- مفهوم الصفة لغة:«وصف الشيء له وعليه وصفا وصفة: حَلاَّه؛ والهاء عوض من الواو؛ وقيل: الوصف المصدر؛ والصّفة الحلية؛ الليث: الوصف: وصْفك الشيء بحليته ونعته، وتواصفوا الشيْء من الوصْف.

وقوله عزّوجل:﴿ وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ [3].أراد ما تصفونه من الكذب واستوصفهُ الشّيء: سأله أنْ يَصفَه له؛ واتّصف الشيء:أمْكن وصْفُه، قال سُحيم من البحر المتقارب:

وَمادُمْيـــــة مـــــنْ دُمــــى مَيْســـــنا ن؛ مُعْجبــــة نظـــــرًا واتّصَــــــافَا[4].

اتصف من الوصف؛ واتصف الشيء؛ أي: صًار متواصفا»[5].

---

[1] _ابن عصفور الإشبيلي؛ الممتع في التصريف؛ تحقيق: فخر الدين قباوة؛ الدار العربية للكتاب؛ ط 5؛ سنة 1983؛ ج1، ص48.

[2] _ محمد حسن حسن جبل؛ علم الاشتقاق: نظريا وتطبيقا؛ مكتبة الآداب-القاهرة-ط1، سنة 2006م؛ ص 97.

[3] _سورة الأنبياء، الآية 112.

[4] _إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، دار الكتب العلمية-بيروت-ط1، سنة 1992م، ج2، قافية (الفاء)، ص 563.

[5] _ابن منظور؛ لسان العرب؛ مادة (وصف)؛ ج15؛ ص 316.

ب- مفهوم الصفة اصطلاحا: ذكر الأشموني (ت 900هـ) تحت عنوان« الصفة المشبهة باسم الفاعل أن الشارح عرّف الصفة المشبّهة بقوله:« ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسْبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث»[1].

وواضح أن المقصود بالحدث هنا معنى المصدر؛ وأن المراد بالحدوث الوقوع؛ فإذا أضفنا إلى ذلك أنّه عرّف اسم الفاعل بأنه الصفة الدالة على فاعل وعرّف اسم المفعول بأنه ما دلّ على الحدث ومفعول؛ وأنّ مدلول صيغ المبالغة هو المبالغة والتكثير من الحدث؛ وأنّ معنى اسم التفضيل هو التفضيل أدركنا أن الصفة (والمقصود هنا صفة الفاعل أو المَفْعُول أو المبالغة أو المشبهة أو التفضيل) لا تدل على مسمّى بها وإنما تدل على مَوْصُوفٍ بما تَحْمِله منْ معنى الحدث (أي معْنى المصدر) وهي بهذا خارجة عن التعريف الذي ارتضاه النحاة للاسم حين قالوا:

« الاسم ما دلّ على مُسَمًّى»[2].

-خامساً: التباس الاسم بالصفة والفعل وأثر ذلك في البنى الصرفية والأحكام النحوية ومَعَانيها.

« لقد قسم سيبويه الكلم ثلاثة أقسام فقال:« فالكلم اسم؛ وفعل؛ وحرف جاء بمعنى ليس باسم ولا فعل»[3].

وترك مصطلح الاسم دون تحديد؛ واكتفى بذكر مثالين أو ثلاثة؛ فقال:« فالاسم: رجل وفرس (وحائط)[4]. فحاول النحاة من بعده أن يضعوا له حدًّا؛ فذكروا حدودًا كثيرة تنيف على سبعين حدًا؛ ومنهم من قال: لا حدّ له؛ ولهذا لم يحُدّه سيبويه؛ وإنما اكتفى فيه بالمثال؛ فقال:« الاسم رجل وفرس»[5].

أما الصفة فلم يجعلها سيبويه؛ ولا النحاة من بعده؛ قسْمًا بذاته من أقسام الكلم؛ بل رأينا سيبويه ومن جاء بعْده من النّحاة يميزون بين الصّفة بنية صرفّية وبابًا نحويا ويضمونها إلى الأسماء»[6]، ومن أمثلة ما جاء بنية صرفية عند سيبويه قوله:« هذا باب«أيضا في الخصال التي تكون في الأشياء: أمّاما كان حُسنًا أو قبحا فإنه مما يُبْنى فعْله على فَعُل يفْعُلُ؛ ويكون المصدر فعالاً

---

[1] _ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك؛ دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه- القاهرة-(د.ت؛ د.ط)، ج3؛ ص9.

[2] _تمام حسسان؛ اللغة العربية معناها ومبناها؛ دار الثقافة- الدار البيضاء- المغرب- ط ،سنة1994ةم؛ ص ص 98-99.

[3] _سيبويه؛ الكتاب؛ ج1؛ ص12.

[4] _المصدر السابق نفسه؛ ج1؛ ص 12.

[5] _المصدر السابق نفسه؛ ج1؛ ص 12.

[6] _محمود أحمد نحلة؛ في المصطلح النحوي: الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية؛ دار المعرفة الجامعية-إسكندرية-ط 1994م؛ ص3.

وفَعَالة وفُعْلا؛ وذلك قولك: قبُح يقْبُح قبَاحة؛ وبعضهم يقول قُبوحةً فبناه على فُعُولة وكما بناه على فَعَالة وَوَسم يَوْسُمُ وَسَامةً، وقال بعضهم وسامًا فلم يؤنث، وتجئ الأَسْمَاء على فعيل، وذلك: قبيح، وَوسيم؛ وجميل؛ وشقيح؛ ودميم»[1]. بل أكثر من ذلك نرى سيبويه هنا يُطلق على الصفة مصطلح الاسم حين يقول:« ويجيء الأسماء على فعيل»[2]. وهو بذلك يُضمُّ الصّفة إلى الاسم فلم يفرّقْ صراحة بين الاسم والصفة؛ فيجعل بذلك الأمر ملتبسا مبهما؛ ومما أورده سيبويه من الصفة في الباب النحوي منسوبا إلى الأسماء قوله:« هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه ولم تقو أن تعمل عمل الفاعل(يقصد عمل اسم الفاعل) لأنها ليست في معنى المضارع؛ فإنما شُبّهَتْ بالفاعل فيما عملت فيه...» [3]. وبهذا الاتجاه الواضح الصريح نلحظ سيبويه لم يكترث لإعطاء الاسم تعريفا دقيقا محدّدا؛ ولم يفرق حتى بين مصْطلحي الاسم والصفة الذي تبين فيما بعد أن لكل منهما سماتٍ وخصائص يتميز بها أحدهما من الآخر وهو ما ينعكس-تلقائيا- على البنى الصرفية عامة وعلى المعنى النحوي جُملة.

غير أننا نلحظ أن من جاءَ بعده يمّيز بوضوح بين الاسم والصفة وهو يعالج الأبنية الصرفية نَحْو ابْني عصفور(ت 669هـ) حيث ينص بصريح العبارة في باب أبنية الأسماء قائلا:« فلم يبق للثلاثي؛ من الأصول؛ إلا عشرة أبنية:

-فَعْل: ويكون في الاسم والصفة؛ فالاسم نحو صَقْر وفَهْد، والصفة نحو: ضَخم وصَعْب.

-وَفُعْل: ويكون فيهما؛ فالاسم نحو بُرْد وقُرط، والصفة نحو مُرّ وحلو وعُبْر»[4].

واضح أنها خطوة إلى الأمام من ابن عصفور بهذا العلم وموضوعاته فيما يتعلق بتسمية الأشياء بأسمائها؛ وبالتالي إعطاء كل مفهوم مصطلحه العلمي الدقيق الخاص به ليخف اللّبس ويزول كل إبهام؛ ويتضح المنهج العلمي للعلوم والفنون.

وإذا تحولنا إلى علمائنا المتأخرين نجد على رأسهم عباس حسن يقول في باب التوابع الأربعة الأصلية:« النعْت (ويسمى أيضا: الصفة؛ أو الوصف) تابع يُكمّل متبوعه؛ أو سببي المتبوع؛ بمعنى جديد ينافي السياق؛ ويحقق الغرض»[5].

ويقول في موضع آخر من الكتاب نفسه:« الاسم قسمان:

أ-جامد: وهو ما لم يؤخذ من غيره...

ب- ومشتق: وهو ما أخذ من غيره؛ بأن يكون له أصل يُنْسب له ويتفرع منها إلى أن يقول:

---

(1) _سيبويه، الكتاب؛ ج4، ص 28.

(2) _المصدر السابق نفسه؛ ج4؛ ص28.

(3) _سيبويه؛ الكتاب؛ ج1؛ ص 194.

(4) _ ابن عصفور الإشيلبي؛ الممتع في التصريف؛ ج1؛ ص ص 60-61.

(5) _ عباس حسن، النحو الوافي؛ ج3، ص ص 434-436.

ويتردد ذكر المشتق أحيانا باسم« الوصف أو الصفة»؛ وهذان غير الوصف أو الصفة المراد منهما النعت»[1].

ثم يكتفي بالكلام عَن الوصف والصفة عند هذا الحدّ دون أن يوضّح الفرق بين الوصف والصفة والنعْت؛ ودون أن يدقّق في المراد منها؛ ودون أن يتحدث عن العلاقات الوشيجة التي تربط كل واحدة منها بالأخرى؛ واتصالها بالاسم المشتق.

ويبقى التساؤل مطروحا من القارئ على علمائنا الأجلاء كالتالي: مَنْ نتبعُ في اصْطلاحات العلوم اللغوية النحوية والصرّفية-مثلاً- ومفاهيمها منْ علمائنا إذا كان كل عالم من هؤلاء يقول لنا: إن مُصْطلحاته هي الأدق والأصحّ؛ وهي لذلك أوْلى بالاتباع والاستعمال؟!!!

ونحنُ نفضل هنا ألا نبادر إلى التعجب من مثل كلام عبّاس حسن في مؤلفه الموسوم بـ: « النحو الوافي»؟ وما هو بالوافي في واقع الأمر لأنه يُشتت ذهن القارئ بإحالاته الكثيرة وتفريعاته وقفزاته منْ موضوع إلى آخر فيجعله لا يستقر على حال منتقلا من باب إلى باب؟

وإنما نترك التعجب والاستغراب لأحد جهابذة اللغة العربية الذي هو السيد البطليوسي الذي أورد عددًا كبيرا من تعريفات الاسم مبيناّ في كل منها من نقص إلى أن ينفجر صارخا« وإنّ العجب ليطول من قوم يعتقدون مثل هذه الأشياء حدودًا وهم أئمة مشهورون؛ ولو سمعنا ذلك ولمْ نره منصوصًا عليه لما صدّقْناهُ»[2]. وهو الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في ترتيب أركان البيت وأسسه وقواعده وأصوله.

ومنْ مظاهر التباس الاسم بالصفة مما يعْرف ولا يمّيز بسهولة إلا بالرجوع إلى المعاجم القديمة الأصلية؛ سواء ما جاء من أمثلة الاسم الثلاثي أو الرباعي أو الخماسي المشترك في الصيغة من الأسماء والصفات التي وردت- خاصة- في نصوص الشعر القديم والقرآن الكريم وغيرهما آخذين بعين الاعتبار في ذلك مستوى أجيال الأمة العربية الإسلامية الحاضرة الذي هو آخذ في التدني المهول باستمرار حيث صار طالب الماستر في الأدب العربي لا يحفظ من الشعر العربي قديمه وحديثه إلا بضعة أبيات، ولا يفرق جيّداً بين الفعل الماضي والمضارع؛ ولا بين الاسم الموصول واسم الإشارة فأنّى لنا نننتظر منه التمييز بين هذه الأسماء والصفات المشتركة في الصيغة والوزن الغريبة الدلالات؛ والمجهولة الانتماءات في أصولها لذلك سنكتفي بالإتيان ببعض الأمثلة مما جاء مشتركا في الصيغة من الأسماء والصّفات ممّا ورد عن سيبويه في الكتاب والذي سماها هذه المرة صفات وأسماء؛ يقول:«أما ما كان على ثلاثة أحرف من غير الأفعال فإنه يكون :

1-(فَعْلاً)؛ ويكون في الأسماء والصفات.

فالأسماء مثل: صقر؛ وفهد؛ وكلب. والصفة نحو: صعب؛ وضخم؛ وخَدْل.

---

[1] _المصدر السابق نفسه؛ ج3؛ ص ص 181-182.

[2] _ابن السيد البطليوسي؛ إصلاح الخلل الواقع في الجمل، تحقيق: حمزة النشرتي-الرياض- ط،1979؛ ص 3.

ويكون: 2-(فِعْلا)؛ في الأسماء والصفة، فالأسماء نحو: العِكِمْ:؛ والجذْع؛ والغذْق»[1].

والصفات نحو: نِقْض؛ وجلْف؛ ونضْو؛ وهرْط؛ وصنْع»[2].

وقد حدا حدو سيبويه جُلّ النحاة والصرفيين الذين جاءوا من بعده في المبدأ والرؤية والمنهج بل اكتفوْا ووقفوا حتى عند الأمثلة والشواهد التي استخدمها في تجسيد أصول نظريته فلم يحيدوا عن ذلك كله قيّد أنملة !

وهناك دليل آخر نستدل به على مقدار التباس الاسم بالصفة هو اختلاف علماء العربية أنفسهم حَوْل كثير من الكلمات سواء ما ورد منها في الشعر القديم أو في القرآن الكريم على سبيل التمثيل لا الحصر نحو كلمة «سوى» من قوله تعالى: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [3]. هل هي اسم أم صفة؟ وكلمة« قِيَم» في قوله تعالى: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾ [4].[5] ؛ هل هي مصدر أم صفة مشبهة أم ماذا؟

ومن نحو هذه الصيغ المُخَتلف في نسبتها إلى الأسماء أو إلى الصفات ممّا ورد في الشعر القديم قولهم:« سَبْيٌ طيبة»؛ وما « ماءٌ رِوًى»؛ و«ماء صرِى»[6]. هل هي أسماء أو صفات في الأصل؟ والتي لا يزال الخلاف دائرًا حولها؛ ويشمل هذه الخلاف أبنية في الرباعي والخماسي من الأسماء والصفات المشتركة في الصيغ بين العلماء الكبار، أما أنصاف المثقفين اليوم فحدّث ولا حرج ! وخير منْ عرض في نظرنا لموضوع الاسم والصفة والصفات من اللغويين المعاصرين هو الأستاذ تمام حسّان بشيء من الدقة والجرأة والوضوح-مع أخذنا عليه هنا بعض المآخذ التي سنعُلن عنها في وقتها المناسب- التي وردت في كتابه الشهير الموسوم بـ« اللغة العربية معناها ومبناها»في صفحات قليلة مع استعانته بالأمثلة والجداول والرسوم الموضّحة؛ مبتدئًا بتقديم تعريف للصفة؛ ناقلا إياه عن شرح الأشموني حين كان يعالج موضوع الصفة المشبهة باسم الفاعل.

ونحن هنا لا يُعنينا ممّا جاء به تمّام حسّان إلاّ ما يتصل بالخصائص والسّمات التي تشترك فيها الأسماء والصفات أو تفترق نحو:

1-الصورة الإعرابية؛ 2-الصيغة الصرفية؛ 3- والجدول، على النحو التالي:

1-فمن حيث الصورة الإعرابية تُشارك الصفات الأسماء في قبول الجر لفظا أو في ظهور حركة الكسرة على آخرها لإفادة حالة الجر (أي إفادة علاقة النسبة) وتوكيدًا لهذه المشاركة أيضا تأبى الصفات ما يأباه الاسم من الجزم والسكون في غير الوقف؛ وبهذا تتميزّ الصفات عن الأفعال

---

[1] _سيبويه؛ لكتاب، ج4؛ ص242.

[2] _المصدر السابق، ج4، ص 242.

[3] _سورة طه، الآية 58.

[4] _سورة الأنعام، الآية 161.

[5] _ابن عصفور الإشبيلي؛ الممتع في التصريف؛ ج1؛ ص ص 63-64.

[6] _ المرجع السابق ؛ ج1؛ ص ص 64-65.

والخوالف والأدوات على نحو ما تميز الأسماء عنها أيضا ولكن الصفات بهذا تفارق الضمائر والظروف التي لا تقبل الجر لفظا وإنما تقبله محلا فقط»[1].

2- ومن حيث الصّيغة يقول تمّام حسان: تمتاز الصفات عن بقية أقسام الكلم بصيغ خاصة مشتقة من أصُولها لتكون أوصاف؛ فإذا اتفقت صيغة الصفة وصيغة الاسم[2]. كما في:

الصيغة	الاسم	الصفة
فَعْل	فَلْس	سَهْل
فَعَل	فَرَس	بَطَل
فَعِل	كَبِد	حَذر
فَعُل	عَضُد	يَقُظ
فِعْل	عِدْل	نِكْس
فِعَل	عِنبٌ	قِيمٌ؛أي قِيم(دينًا قِيمًا)
فِعِلُ	إبِلٌ	أَتانُ إِبِدٌ؛ أي: ولود.
فُعْلٌ	قُفْلٌ	حُلْوٌ
فُعَلٌ	صُرِدٌ	حُطَمٌ
فُعُل	عُنق	جُنبٌ»

كان الجدول عونًا في تحديد ما كان من الأمثلة اسما أو صفة فما كان له فعْل من مادته أو كان صَالِحًا لذلك فهو صفة وما لم يكن له فعل من مادته فهو اسم.

3- من حيث الجدول: ذكرنا تحت رقم 2 أن الذي يعينُ على نسْبة الصيغة إلى الاسم أو إلى الصفة عند اتفاقهما إنما هو الجدول التصريفي الذي يحكي قصة العلاقات الاشتقاقية بين الصيغة والصيغة الأخرى من خلال المثال فإذا أخذنا كلمة فلْس مثلا لم نجد تحتها فعْلا ثلاثيا ماضيا ولا مضارعا ولا أمرًا ولا صفة فا عل؛ ولا مفعْول؛ ولا مبالغة ولا تفضيل ومن ثم نعْزف عن أنْ نعْتبرها صفَة مشبّهة كما نعتبرُ الكلمة التي تقف بإزائها (سهْل)، أما سهْل فإنّ مادتها الاشتقاقية تمتد على صيغ فعْليه ووصفية أخرى مثل:سهُل وَيَسْهل وأسْهَلُ من غيره ومن ثم تكون الكلمة صفة لا اسما.

وهذا هو المعنى الذي قَصَدْنَا إليه عند الكلام عن الأسماء حين ذكرنا أنّ الأسماء تقبل الدّخُول في الجدول الإلصاقي ولا تقبل الدخول في الجدول التصريفي على عكس الصفات فهي تقبل

(1) _تمام حسّان؛ اللغة العربية معناها ومبناها؛ ص 100.

(2) _شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، ج4، ص 239.

الدخول فيهما جِميعًا ويمكن إيضاح هذا الكلام بالشكل التالي[1]:

جدول إلصَاق	جدول تصريفٍ	جدوَل إسنادٍ
الاسم		
الصّـــــــــــــــــــــــــــــــــــفَةٌ		
الفـــــــــــــــــــــــــــــــــــعْل		

وهكذا تمتاز الصّفة عن الاسم والفعل من جهة الجَدْول»[2].

وهكذا أيضًا لازلنا نعجب كما عجب العَالم اللغوي البطليوسي النّحرير الفذ قبلنا من أناس حَسبوا أنفسهم أئمة في العربية والنحو والصرف فتاهوا؛ واضطربوا، وكانوا طرائق قدَدًا حينما حاولوا تعريف الاسم؛ وسارعوا إلى مخالفة أئمة النحو العربي أمثال سيبويه والمبرّد وابن جنّي وابن عصفور وغيرهم؛ فها هو تمّام حسّان اللغوي المعاصر في كتابه السابق الذكر يقرّر في آخر خرْجاته اللغوية حين كان يحاول التمييز بين صيغة الاسم والصفة إذا كانا مشتركين في الصيغة ما نصه:« فما كان له فعل من مادته (يقصد كلاًّ من الاسم والصفة) أو كان صالحا لذلك فهو صفة وما لم يكن له فعْل من مادته فهو اسم»[3].مستعينا في ذلك بالجدول السابق لتوضيح فكرته وما يذهب إليه.

ولا يسعنا نحن هنا إلاّ أن نقول: رغم الجهد الجبار الخالص الصادق من الأستاذ تمّام وهو يحاول إرساء قواعد لغوية صحيحة قوية للتفريق بين كل من الاسم والصفة بشيء من الدقة والوضوح فإنّ الإشكال واللبّس والتناقض الواضح لا يزال قائما لأنّنا عندما رجعْنَا إلى المعاجم والقواميس اللغوية العربية القديمة الأصيلة نَسْتقصيها ونتتبع الأمثلة والشواهد المختلفة التي يدعم بها نظريته؛ ويزعم بها أنها تشترك في الصيغة بين الاسم والصفة؛ مطبقا عليها النتائج المحصلة لديه وهي النتائج التي تصلح وتصح في نظره لأنْ يبنى عليها قاعدة لغوية مطردة عامة وشاملة في كيفية تمييز الاسم من الصفة وجدْناها في نهاية المطاف لا تصمد كثيرا أمام الواقع اللغوي المستند على كلام العرب القديم؛ وبالتالي قد اكتشفنا أن معظم الأمثلة التي اعتبرها تمَّام حسَّان أسماءً جامدة لها في الواقع اللغوي العربي القديم؛ بشعره و نثره أفعال من مادتها نحو (كَبد) الذي له فعل من مادته الذي هو :«كَبَده يكْبِدُه ويكْبدُه كبْدًا: ضرَبَ كبدَه»[4]؛ (و عضد) له فعل من مادّته الذي هو« عضَدهُ يَعْضُدهُ عضْدًا: أصَابَ عضدهُ؛ وعُضِد عضدَا: شكا عضدهُ؛

[1] _تمام حسّان اللغة العربية معناها ومبناها؛ ص ص 100-101.

[2] _المصدر السابق، ص 101.

[3] _المرجع السابق نفسه؛ ص 101.

[4] _ ابن منظور، لسان العرب؛ مادة (كبد)؛ ج 12، ص 10.

وأعْضَدَ المطر وعضّد: بلغ ثراهُ العَضُد؛ وفلانَ يعْضد فلانًا، أي: يُعينه...الخ»[1]، و(إبِل) له فعل من مادته الذي هو:«تَأبّل فلانٌ إبلاً وتَغنم غنمًا إذا اتخذ إبلا وغنما واقتناها؛ وأبل يَأْبَل أبَالة مثل شَكِس شكاسَة وأبِل أبلاً فهو آبل وأبِل: حذق مصلحة الإبل والشاء...إلخ»[2].

ولا ندري لماذا ترك الأستاذ كل هذه المواد التي تشتمل على الصّيغ المختلفة: الماضي الثلاثي والمضارع والأمر واسم الفاعل والمفعول والمبالغة والصفة المشبهة واقتصر على ذكر الشاهد (فلس) الذي يشتمل على الماضي الرباعي فقط (أفلس) ألِحَاجَة في نفْس يَعْقوب يريد أنْ يمرّرها؟!

وإذا كان الأمر هكذا وكان الواقع اللغوي والحقيقة المشهودان يخالفان ما يذهب إليه تمام حسّان فما عليه وهو الأولى بذلك من غيره أن يُعيد النظر من جديد في نظريته التي تفتقر إلى المزيد من التأني والتأمل العميق الواسع في الدرس والبحث والإلمام بشؤون وقضايا اللغة العربية الشائكة المتشعبة المتشابكة ذات العلاقات العُضوية الدقيقة الوطيدة ببعضها لكي تُوضع في نسيج عِلْميّ عضويّ، متلاحم، متماسك، متفاعل، ومحكم عام وشامل. ومن مظاهر التباس الاسم بالفعل أيضا إدراج النحاة لكلمات كثيرة متنوعة الصيغ والأبنية وردت عن العرب القدماء تحت مصطلح«أسماء الأفعال»؛ وبذلك خوّلوا لأنفسهم بهذا المصطلح البرّاقِ الجَمْع بين عنصرين غريبين عن بعضهما تمام الغرابة طالما أجهدوا أنفسهم في محاولة الفصل بينهما ليجعلوا التمييز واضحا بينهما؛ فعلوا ذلك حينما كانوا يؤسسون للعلوم اللغوية في علوم كالنحو والصرف والأصوات وغيرها.

فلماذا نراهم-بعد ذلك-يُبيحون لأنفسهم ما كانوا قد منعوه عنْها في واقع الأمر؟!

وقد وقع منهم هذا الفعل المتناقض حين صادفوا في كلام العرب ألفاظا يدل الواحد منها على«فعْل» مُعيّن، أي: محدّد بزمنه؛ ومعناه؛ وعمله-لكنه لا يقبل العلامة التي يقبلها الفعل التام التصرف بسماته؛ والتي تبين نوعه كاللفظ «هيْهات»[3] في قول الشاعر يخاطب عزيزا رَحَل عَنْه من البحر الكامل:

بعـــــدتْ ديـــــارٌ واحْتَوَتْـــــك ديـــــارٌ　　　هيهـــــات للـــــنّجْم الرفيـــــع قـــــرار[4].

فإنه يدل على الفعل الماضي:« بَعُدَ» ويقوم مقامه في أداء معناه؛ وفي عمله؛ وزمنه؛ من غير أن يقبل العلامة الخاصة بالفعل الماضي؛ مثل: إحدى التاءين؛ تاء التأنيث الساكنة؛ أو تاء الفاعل...إذْ لم يردْ عن العرب وجود علامة من العلامات الخاصة بالفعل الماضي في « هيهات»وهو

[1] _المصدر السابق نفسه؛ مادة (عضد)؛ ج9، ص 253.
[2] _المصدر السابق نفسه؛ مادة (إبل)؛ ج1؛ ص 48.
[3] _عباس حسن؛ النحو الوافي؛ ج4؛ ص 140.
[4] _ أحمد شوقي؛ الموسوعة الشوقية للأمير الشعراء أحمد شوقي؛ جمع وترتيب وشرح: إبراهيم الأبياري؛ دار الكتاب العربي-بيروت-ط 2؛ سنة 1998م؛ مج3، القوافي من الخاء إلى الراء؛ ص 516.

الكلام الذي ينسحب على باق أسماء الأفعال نحو:«آه»؛ و«حذار»؛ و«نزال»؛ و«شتان» و«صَهٍ»؛ و« مَهٍ»...إلخ.

وقد قسموها بحسب نوع الأفعال التي تدل عليها إلى ثلاثة أقسام: أولها: اسم فعل أمر؛ وهو أكثرها ورودا في الكلام المأثور نحو: «آمين» بمعنى اسْتجبْ؛ وفيه القياسي والسماعي.

ثانيها: اسم فعل مضارع وهو سماعي وقليل نحو:«أوّاه» بمعنى أتألم؛ و«أفٍ» بمعنى أتضجر.

وثالثها: اسم فعْل ماض؛ وهو سماعي وقليل؛كالسابق؛ ومنه :«هيهَات»؛ وكذا:«شتان» وغيرها ممَّا لسْنَا بحاجة إلى تفضيل الحديث فيه هنا لضيق المساحة.

كما تنقسم أسماء الأفعال بحسب أصَالَتِها في الدلالة على الفعل وعدم أصالتها إلى قسمين:

أ-إلى مُرْتجَل

ب- ومنقول؛ والمنقول ينقسم إلى أقسام يطول الحديث عنها مما لا يتسع المقام هنا[1].

وزُبدة الكلام عن هذه الأسماء الأفعال التي هكذا نُحب تسميتها، فَقَد وردت هذه الأسماء الأفعال عن العرب القدامى في كلامهم: شعره ونثره لذلك فلا مناص من قبولها اليوم، خاصة وهي تتوفر على سمات الفعل لدلالتها على ما يدل عليه الفعل من الزّمن والمعنى والعمل؛ كما أنها تتوفر على خصائص الاسم وسماته من قبولها التنوين؛ ومجيئها نكرة؛ ودلالتها على الإفراد والتثنية والجمع؛ وصلاحية استعمالها للمذكر والمؤنث ألا ترى أنك تقول في الأمر الواحد: صَهٍ يا هنْدُ؛ وصهٍ يا هنْدَانِ؛ وَصَهٍ يَا هنْداتٌ[2].

والإشكال الذي يُطرح في نظرنا هنا هو أين يكون تموقع هذه الأسماء الأفْعال؛ وأين نُصنّفها في الأبواب النحوية؟ هل يكون موقعها في أبواب الأفْعَال وهي تحمل كثيرا من دلالات وسمات الاسم فتتأثر موضوعات النحو والصّرف بذلك؛ ويرتبك المتعلم؛ ويضطرب؛ و...؟؟أم نصنفها ضمن أبواب الأسماء وهي تحمل كثيرا من دلالات وخصائص الفعل فتتأثر بذلك موضوعات النحو والصرف والمتعلم مثلما تأثرت مع الأولى؟ أم نترك الإشكال قائما أبد الدهر، أي: للزمن يفعل بنا وبهذه الأسماء الأفعال ما يشاء؟! وفيها السماعي والقياسي؛ والمرتجل المسموع عن العرب؛ والمنقول الواسع الدلالات الذي ينمو ويتطور مع التطور الثقافي والاجتماعي والحضاري الدّائب.

الخاتمة:

وفي الختام يمكن لنا أن نبادر بالقول أنّنا وبصراحة نشعر شعور واضحا أننا خُضْنا في موضوع شائك وهام للغاية؛ وبناء على ذلك فهو يحتاج إلى مزيد من العناية والنظر والدرس والبحث المتأني العميق الواسع الشامل الذي لا تزال علوم العربية لغيابه تعاني نقائص وسلبيات جمة

---

[1] _ عباس حسن، النحو الوافي، ج4، ص 140-147.

[2] _شرح موفق الدين ابن يعيش على مفصل الزمخشري، شرح المفصل؛ ج4، ص 25.

انعكس جلها على الدرس والتحصيل وتعلم الأجيال العربية الإسلامية المتلاحقة، كما انعكس على نمو اللغة العربية وتطورها؛ ومواكبتها للصيرورة الحضارية الراهنة.

هذا الموضوع يتمثل- كما أسلفنا- في التباس واضْطراب أبواب وموضوعات نحوية؛ وصرفية؛ وبلاغية نحو (علم المعاني) في علوم البلاغة والبحث له عن مكانته اللائقة به بين علوم اللغة العربية الأخرى نحو الاسم الجامد والمشتق؛ والصفة والمصدر؛ والفعل واسم الفعل في ارتباطاتها وعلاقاتها؛ وحدودها؛ وتداخلها وتشابكها ببعضها؛ إضافة إلى اضطراب علمائنا الجهابذة الذين لا ينكر لهم فضل الريادة العالمية في تأسيس وإبداع علوم لغوية رفيعة المستوى في فرز هذه الأبواب والموضوعات وتصنيفها؛ وتحديدها وتعريفها، وفصل بعضها من بعض الفصل الحاسم؛ في شفافية ودقة ووضوح.

وقد حان الوقت لأن نعيد النظر في منظومتنا اللغوية جُملةً وتفصيلا بكفاءة علمية مقتدرة وجرأة غير هيّابة لا من طلبتنا الذين تعوّدوا على القديم في الموضوعات النحوية المبْرمجة لهم مثلا وعلى أنماط التدريس التقليدية المحدودة الرؤية دون الغوص إلى المعاني الوظيفية في الموضوعات النحوية والصرفية والبلاغية(علم المعاني) وعلم الأصوات، ودون خوف من السلطة التي تنتهج نَهْج تهْدئة الوضع وَإرْضاء الطلاب في العالم العربي والإسلامي،

ولو على حساب جُمُودِ هذه العلوم وعقمها؛ ومصلحة هذه البلدان، ومستقبل أجيالها.

وبناء على ذلك كله يجدر بنا في رأينا أن نُعيد النظر في المنطلقات والمبادئ والأسس التي أَنْطلق منها في مستويات وأنظمة لغتنا العربية لنُعْطي كل مستوى لغويّ حقّه؛ فإذا كان مستوى علم الأصوات مثلا هو الأجدر بالعناية والأولوية فيجب البدء به من مرحلة التعليم الأساسي حتى التعليم الجامعي ورَبْطه بعلم القراءات القرآنية والتجويد والترتيل لأن علم الأصوات هذا هو العلاج الناجع في نظرنا لمقاومة ظاهرة اللهجات المحلية التي تحد من فعالية إحيْاءِ وبعث اللغة العربية الفصحى؛ وبالتالي الوقوف في وجه النعرات الطائفية والقبلية التي تنادي بجعْل هذه اللهجات لغة رسمية في البلدان العربية بدل العربية الفصحى.

ثم تأتي بعد ذلك مهمة أخرى أهم وأدق وأخطر؛ وهي ترتيب وتنظيم أبواب هذه العلوم من الداخل: علْمًا وَإحاطة؛ تعريفا وتحديدا دقيقين؛ فرزًا وتصنيفًا؛ وترتيبًا منطقيًا واضحًا متلاحما متفاعلاً بعْضهُ مع بعْض؛ متكاملا متماسكا تماسكا عضويًّا مُحْكَما؛ متّسمًا بالعُمُوم والشمولية والاطراد.

مصادر ومراجع الدراسة:

1. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي-القاهرة-ط:2؛ سنة 1403هـ-1983م.
2. أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده؛ المخصص؛ تحقيق ونشر؛ دار الآفاق الجديدة-بيروت-(د.ت، د.ط).
3. أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك؛ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار الفكر –بيروت-ط:16، سنة 1394هـ-1974م.
4. أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزّجاجي؛ اشتقاق أسماء الله، تحقيق: عبد الحسن المبارك؛ مؤسسة الرسالة-بيروت-ط:2؛ سنة 1406هـ-1986م.
5. أحمد الحملاوي؛ شذا العَرْف في فنّ الصّرف (د.ت، د.ط).
6. إميل بديع يعقوب؛ المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعرية، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان؛ ط1؛ سنة 1413هـ-1992م.
7. ابن السيد البطليوسي؛ إصلاح الخلل الواقع في الجمل؛ تحقيق: حمزة النشرتي –الرياض-ط:1؛ سنة 1400هـ-1979م.
8. ابن عصفور الإشبلي، الممتع في التصريف؛ تحقيق فخر الدين قباوة؛ الدار العربية للكتاب-طرابلس- الجماهيرية العربية الليبية-ط:5، سنة 1403هـ-1983م.
9. تمَّام حسّان؛ اللغة العربية معناها ومبناها؛ دار الثقافة- الدار البيضاء- المغرب؛ ط:1؛ سنة 1415هـ-1994م.

   -مناهج البحث في اللغة؛ مكتبة الأنجلو المصرية (د.ت؛ د.ط).
10. جمال الدين أبو عمْرو عثمان بن عمْرو المعروف بابن الحاجب، كتاب الكافية في النحو، شرحه: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي؛ دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان؛ (د.ت، د.ط).
11. عبد الله بوخلخال؛ التعبير الزمني عند النحاة العرب منذ نشأة النحو العربي حتى نهاية القرن الثالث الهجري؛ ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر-(د.ت، دط).
12. عباس حس، النحو الوافي؛ الناشر: دار المعارف بمصر-القاهرة-(د.ت؛ د.ط).
13. علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن نور الدّين الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك؛ دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه-القاهرة-(د.ت؛ د.ط).
14. فخر الدين الرزاي؛ نهاية الإيجار في دارية الإعجاز، دار الفكر للنشر والتوزيع-عمان-الأردن، ط:1، سنة 1406هـ-1985م.
15. كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن ابن محمد ابن أبي سعيد الأنباري النحوي؛ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية-صيدا-بيروت، ط:1؛ سنة 1407هـ-1987م.

16. مجمع اللغة العربية بالقاهرة؛ كتاب في أصول اللغة؛ مجموع القرارات التي أصدرها من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين في أقيسة اللغة وأوضاعها العامة؛ وفي الألفاظ والأساليب؛ مُعَلقًا عليها؛ مقرونة بما قُدّم في شأنها من بحوث ومذكرات؛ إخراج وضبط وتعليق: محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية-القاهرة-مصر؛ ط:1؛ سنة 1383هـ-1988م.

17. محمد حسن حسن جبل؛ علم الاشتقاق: نظريا وتطبيقيا؛ مكتبة الآداب-القاهرة-ط:1؛ سنة 1427هـ-2006م.

18. محمود أحمد نحلة؛ في المصطلح النحوي: الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية؛ دار المعرفة الجامعية-إسكندرية-ط:1، سنة 1415هـ-1994م.

19. محمد بن مكرّم بن علي بن أحمد الأنصاري المعروف بأبن منظور؛ لسان العرب، تنسيق وتعليق ووضع الفهارس: علي شيري؛ دار إحياء التراث العربي-بيروت-لبنان؛ط:1، سنة 1408هـ-1988م.

20. موفق الدين ابن يعيش؛ شرح المفصل للزمخشري، مكتبة المتنبي- القاهرة، (د.ت، د.ط).

21. ناصر حسين علي، الصيغ الثلاثية؛ مجرّدة ومزيدة، المطبعة التعاونية بدمشق، ط:1؛ سنة 1409هـ-1989م.